

() - (/) .

(قدم للنشر بتاريخ ١٤١٨/٧/٥ هـ ؛ وقبل للنشر بتاريخ ١٤٢٠/٦/١٢ هـ)

. تحاول هذه الدراسة أن تسبر غور طبيعة الرقابة الذاتية التي حلت في الظروف الطبيعية محل الرقابة المباشرة على الصحف في الدول العربية. فالدراسة تحاول تسليط الضوء على مفهوم الرقابة الذاتية ، ومعرفة أقسامها وأبعادها وجوانبها السلبية والإيجابية من واقع التجربة المعاشة في جمهورية مصر العربية. بينت نتائج هذه الدراسة أن هناك موافقة قوية لدى الصحفيين المصريين على تقسيم مفهوم الرقابة الذاتية إلى قسمين: رقابة ذاتية سلبية تخضع للظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة ؛ ورقابة ذاتية إيجابية تخضع لقناعات الصحفي أو الكاتب والتزامه وضميره.

تتضح صورة الرقابة على المواد الإعلامية أو الفكر في حالة عدم وجود مؤسسة أو سلطة مستقلة عن النظام ، فالصحافة لا تستطيع إثبات وجودها بوصفها سلطة رابعة ، تراقب السلطات الثلاث الأخرى التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدفاع عن المجتمع المدني وهي

قابعة تحت رقابة - مباشرة وغير مباشرة - فهناك شعوب عديدة تواجه سيطرة أحادية الفكر والرأي إلا أن لكل مجتمع ظروفًا خاصة به وأساليب لمواجهة الرقابة. فالرقابة المباشرة أو غير المباشرة تكون انعكاسًا لنوع البنية الاجتماعية التي تعمل فيها وسائل الإعلام. وفي ضوء ذلك تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في المحافظة على النظام أي اعتبار الجهاز الإعلامي وسيلة للرقابة الاجتماعية للسيطرة على الصراع الداخلي، وتحقيق التكامل السياسي، أو الأيديولوجي أو الثقافي أو الديني داخل النظام.^(١) فالفرد في الوقت الحاضر دخل عصر العولمة وتعرف على حق الإنسان في حرية التعبير وسماع الرأي والرأي الآخر - إلا أنه لا يستطيع أن يعبر عما بداخله نتيجة لوجود الرقابة الذاتية، وقد بدأت القنوات الفضائية بتحطيم المرتكزات الرقابية بشكل عام، فالرقابة الذاتية ما زالت ضاربة بأطنابها في قاع الأرض بالنسبة للإعلام الرسمي العربي وقد يكون لهذا الوجود صبغة سلبية وإيجابية. إن تحقيق الوطنية لا ينظر إليها على مدى ما تلبسه من حاجات مادية، فإن ضعف النظام الأخلاقي يؤدي إلى تحلل الروابط الاجتماعية. فالطبيعة البشرية كما يراها توفيق الطويل: "وحدة متكاملة تتألف من حس وعقل، وأن الأخلاقية تقتضي ضبط جموح الحس في ضوء العقل أي لا تكون اللذة معياراً لأحكامنا الخلقية، فلا يجوز الفصل بين ما هو روح، وما هو بدن في الإنسان."^(٢)

فقد يكون هناك مطلب رئيسي ومهم لوجود رقابة أخلاقية تنبع من داخل العاملين بالحقول الصحفي في ظل هذا الزمن العولمي الخطير الذي تكتسح فيه ثقافة القطب الواحد ثقافات الأمم الأخرى، أي أن هناك خطورة من انصهار الثقافات المتعددة في بوتقة الليبرالية الحديثة التي تؤمن بسيطرة الطبقات الغنية. وتكون وسائل الإعلام عبارة عن أداة للهو

(١) ل. جون مارتن وأنجو جروفير شودري، نظم الإعلام المقارن، ترجمة علي درويش (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١م)، ٣٧٥.

(٢) زاهد روسان، "توفيق الطويل، فيلسوف أخلاق"، مجلة دمشق للأدب والعلوم الإنسانية والتربوية، ٤ (١٩٩٧م)، ٦١.

والترفيه كما تفعل "حلمة ثدي الأم" لإسكات طفلها، وقد يكون الأثر أقل في المجتمعات التي تركز على القيم والأذواق وتحترم البعد الديني مما يقلل من وقع التسلية واللهو وتأثيرهما بوصفهما غزواً ثقافياً أمريكياً للثقافات الأخرى.

يرى الحامد "أنه من الضروري ممارسة فن النقد لإزالة الصدأ والغبار عن لبنات المنهج الإسلامي لتأسيس المتغيرات على الثوابت... ومن أجل ذلك ينبغي أن تبدي العقول قدراً كبيراً من الجسارة الموضوعية، وأن تخلع أردية الخوف المرضي والورع الوهمي التي كملت الأفواه وبرقعت العيون، فأدت بالعقل إلى التردد والانكماش وشلل الحيوية، ودجنته في محاضن الفكر القديم، فدمرت خلاياه وأضعفت رؤاه، لأن الخوف غير الطبيعي على الشريعة من عبث الفاسدين والغاوين أسهم في بقاء الجمود والتقليد وهاجس الخوف والحذر الذي رفع لافتة سدّ الذرائع، سدّ العقول عن كل فكر لامع نافع."

فتركيز الحامد على فن النقد يخلق الرأي العام المستنير القادر على مواجهة الثقافات الأخرى بأسلوب يتماشى مع العصر والحدثة فيضيف - الحامد - قائلاً: "إن استمرارنا نجابه التحدي الغربي بسلاح تراثي، فإن الغرب سيفرض علينا - كرها وقسراً - خياره الحدائي. فالخيار التراثي يفضي بنا آلياً إلى زوال الإسلام."^(٣)

تضاءلت في الوقت الحاضر الرقابة الذاتية المتمثلة في وجود رقيب من قبل الدولة (وزارة الإعلام) يطلع على ما يكتب في الصحف العربية رسمياً وخاصها، فقد اقتصرت الرقابة المباشرة في حالات الطوارئ والحروب وحل محلها الرقابة الذاتية لدى الصحفيين، فأصبح الصحفي يقوم بدور الرقيب بالإضافة إلى عمله الصحفي. فقد أجمع كثير من

(٣) عبدالله الحامد، "مشروع النهوض: هل يؤسس على منهجية الكتاب والسنة أم على تراث التابعين وتابعي التابعين؟"،

الباحثين على أن أولويات اهتمام صحافة دول العالم الثالث ذات طابع يتأثر بطبيعة النظام السياسي، حيث يذكر الطويرقي "بأن أجندة المؤسسة السياسية هي التي تحدد ولو بشكل غير مباشر أولويات جدول أعمال الصحفي تجاه الأحداث والوقائع."^(٤) وفي ضوء ذلك ينتقل تركيز وسائل الإعلام على قضايا محددة بعينها إلى الجمهور المستقبل، أي أن أولويات وسائل الإعلام واهتماماتها تصبح هي ذاتها أولويات الجمهور واهتماماته.^(٥) إلا أن هناك احتمالاً آخر بحيث تصبح أولويات (أجندة) الجماهير أي اهتماماتهم هي المحددة والمؤثرة على أولويات وسائل الإعلام التي تساهم في تحديد أولويات القادة السياسية وهذا يتفق تماماً مع مفهوم النظرية الليبرالية.^(٦)

وإضافة إلى ما تقوم به حكومات دول العالم الثالث من جهود كبيرة في حركة التنمية فإنها لم تترك مجالاً واسعاً تتحرك الصحافة من خلاله، أي أن هامش الحرية قليل جداً "وباختصار فإنه عندما تؤله التنمية فإنه لا يمكن أن يكون هناك، إلا مجال ضئيل لحرية الصحافة التي هي نقيض الجهة المخططة لجهود التنمية."^(٧) إلا أن هامش الحرية في بعض القنوات الفضائية كقناة (الجزيرة القطرية) التي أحدثت قفزة لا يستهان بها على المستوى الإعلامي الخليجي والعربي، لأنها بدأت بتعويد الجمهور على سماع الرأي... والرأي الآخر وحرية التفكير، وأطاحت بأعمدة الخطاب الإعلامي العربي الموحد؛ بدأت

(٤) عبدالله الطويرقي، صحافة المجتمع الجماهيري (الرياض: مكتبة الغبيكان، ١٩٩٧م)، ٢٠٨.

(٥) بسيوني إبراهيم حمادة، صحافة الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٦م)، ٩٦.

(٦) دنيس مكويل، الإعلام وتأثيراته: دراسات في بناء النظرية، تعريب عثمان العربي (الرياض: مطابع الشبل، ١٩٩٢م)، ١٨.

(٧) مارتين و شودري، نظم الإعلام المقارنة، ٤٣٢.

بتحطيم مرتكزات الرقابة الذاتية ومتغيراتها وأعلنت للجمهور العربي أنها تستطيع بشكل يكاد يكون كاملاً مناقشة الموضوعات الحساسة التي تمس الدول العربية والإسلامية.^(٨) ويذكر العوفي "بأنه لم يعد بالإمكان مع وجود القنوات الفضائية إخفاء الحقائق والاعتماد على صنع الأكاذيب السياسية."^(٩)

إن طبيعة المجتمعات العربية المسلمة تحتم أن تكون الكلمة الإعلامية ضمن حدود المشروعية الإسلامية أي أن على رجل الإعلام أن يلتزم الصدق والموضوعية وأن يحترم الآداب العامة، وفي ضوء ذلك تحاول هذه الدراسة أن تسبر غور تأثير المتغير الديني على نفسيات أفراد العينة في عملية الرقابة الذاتية (سلباً أو إيجاباً) لدى الصحفيين. وتؤكد عواطف عبدالرحمن "بأن أخطر أشكال الرقابة الحالية لوسائل الإعلام العربية هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى رقيب."^(١٠) إلا أن ما ذكرته عواطف عبدالرحمن يحتاج إلى نوع من الدراسة وتبسيط الضوء بوصفه دراسة أولى على معضلة الرقابة الذاتية ومعرفة أقسامها وأبعادها وجوانبها السلبية والإيجابية من واقع التجربة المعاشة لدى الصحفيين العرب. فقد اعتبرت الرقابة الذاتية رقابة سلبية وخطراً على الوسائل الإعلامية العربية، إلا أنه لا تخلو منها مطابخ العمل الصحفي في العالم أجمع، سواء ما كان يخضع منها للنظام الليبرالي (الحر) أو الدول الموجهة (الشمولية) أو الأنظمة السلطوية في دول العالم الثالث.

برزت في السنوات الأخيرة تحديات جديدة للثقافة العربية والثقافات الأخرى - على رأسها ما يدعى بالعولمة - تقوم على البعد الاقتصادي (معاهدة الجات) التي تركز

(٨) سليمان الشمري، برنامج الاتجاه العاكس: دراسة علمية أكاديمية (قطر: مطابع دار الشروق، ١٩٩٨م)، ١٤.

(٩) عبداللطيف العوفي وعادل مرداد، زمن المستقبل والعالم العربي (الرياض: مطابع التقنية، ١٩٩٨م)، ١٧٣.

(١٠) عواطف عبدالرحمن، دراسات في الصحافة العربية المعاصرة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩م)، ٣٥.

على فتح أسواق العالم على مصراعيها للسلع المادية والثقافة رغم اعتراض فرنسا ورفضها إدراج الثقافة والإنتاج الإعلامي ضمن بنود الاتفاقية. فالقنوات التي تبث على مدار الساعة وأيضا الإنترنت التي تقدم معلومات بدون رقيب تجعل الباحث يناقش مفهوم الرقابة الذاتية ما لها وما عليها بشكل يجسد معضلة الرقابة الذاتية التي وجدت قبل عصر العولمة، أي مدى تطبيق الصحفي للرقابة الذاتية وتعامله معها في عمله اليومي. إلا أن التدفق الإعلامي الهائل القادم من الغرب والتأثير الحاصل لبعض القنوات الفضائية العربية وبعض المطبوعات تجعل الفرد يحس بأهمية الرقابة الذاتية في الجوانب الأخلاقية التي قد تؤثر على ثقافات الشعوب العربية وثوابتها، فالخطر الثقافي القادم من الشمال والضغط السياسية والاقتصادية على الصحافة العربية تجعل الصحفي في حالة ارتباك يستسلم أخيرا لمصالحه ومنافعه الخاصة بغض النظر عن خطورة الغزو الثقافي، وأيضا التنازلات الكبيرة لدور الصحافة في بناء المجتمع على أسس سليمة، يتولى الصحفي الدفاع عن حقوق المواطنين وتحقيق المصلحة العامة.

فالبحث يهدف إلى وضع تصور واضح لمفهوم الرقابة الذاتية وتعريف علمي لها، ومعرفة مدى خطورة مفهوم الرقابة الذاتية على العمل الصحفي حيث اتضحت الحاجة الملحة إلى تقسيم مفهوم الرقابة الذاتية إلى قسمين يترتب عليهما اختلاف في تعريف هذه الرقابة، إما أن تكون رقابة ذات اتجاه سلبي تخضع للظروف الخارجية كالضغط الحكومية المباشرة وغير المباشرة، أو أن تكون ذات اتجاه إيجابي يخضع لقناعات الصحفي والتزامه وضميره، غير أن الدراسة لم تقتصر على التعريف (المفهوم) الخاص بالرقابة الذاتية، وإنما سعت إلى معرفة الأبعاد الرئيسة كالبعد السياسي والديني والاجتماعي وأيضا معرفة العوامل التي تحد من حرية الصحافة وتزيد من حجم الرقابة الذاتية.

مع بداية اعتماد الإنسان على الطباعة في القرن السادس عشر الميلادي انتشرت ظاهرة الرقابة على الكتب والصحف في أوروبا، فأصبحت عملية المراقبة شغلاً يشغل بال الكنيسة والدولة، وقد رأت الكنيسة أن من واجبها شن الحملات المكثفة على الكتب التي تخرج عن سياسية الدولة والكنيسة، وذلك خوفاً من تدفق الآراء والأفكار السياسية الحرة. إذ كانت الكنيسة تعتبر أن السيطرة على المعرفة عنصر يقوي سلطتها على المجتمع. ولذلك أصبحت الرقابة ومنح الامتيازات حقاً يخص السلطة وحدها خوفاً من النظريات الثورية التي اعتبرت خطراً يهدد الحكومات، وفي عام ١٥٦٤م أصبحت الرقابة عن المطبوعات تحت إشراف مؤسسة مركزية تأمر بإحراق الكتب التي تخرج عن سلطتها وحرمان الأفراد الذين يخالفون الكنيسة من الحقوق الكنسية.^(١١)

أما بالنسبة للأقطار العربية التي كانت خاضعة للحكم العثماني، فقد سبقت سوريا بقية الأقطار العربية الأخرى بفرض الرقابة على المطبوعات. وذلك أن الصحافة السورية أخذت على عاتقها منذ وقت مبكر مبدأ خلق وعي جديد بين جمهور قرائها بلفت النظر إلى معاييب الحكم، وكانت الدولة العثمانية تخشى التمزق الداخلي إضافة إلى ما تخشاه من المؤثرات الخارجية. وصدر أول قانون مطبوعات عثماني في سوريا عام ١٨٦٥م على غرار قانون المطبوعات الذي أقر في اسطنبول في عام ١٨٥٧م، ونص على منع أي انتقاد لشؤون الحكم أو أي شيء من شأنه الإساءة إلى علاقات الدول مع دول العالم. وأجبر المراسلون والمحرون في الأقاليم على الاكتفاء بالأخبار دون التعليق عليها أو على تصرفات المسؤولين. كما مُنع نشر أخبار المراسلين قبل عرضها على مكتب الرقابة،^(١٢) وهناك ألفاظ مُنع تداولها واستخدامها داخل الصحف العربية أيام الحكم

(١١) مارتن و شودري، نظم الإعلام المقارنة، ٤١٥.

(١٢) زها بسطامي، "الصحافة العربية،" صحيفة الحياة، ع ١٠٦٥٨ (١٤ أبريل ١٩٩١م)، ٨.

العثماني مثل (استقلال، ثورة، إعدام، اغتيال، انتخاب، جمهورية، حرية، حقوق، ديموقراطية، انقلاب، تمدن، سلطان، مراد، رشاد، اتحاد، استبداد...) وغير ذلك من الكلمات التي تخاف السلطة العثمانية من أن تؤثر على نفسيات المواطنين مما قد يترتب عليه من احتمال القيام بالثورات أو المناداة بالانفصال. وكان لأول قانون عثماني وضع في سوريا جلي الأثر وواضح البصمات على صياغة قوانين المطبوعات في الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالمحظورات والرقابة. وقد أظهرت الدراسة التي قامت بها ليلي عبدالمجيد أن قوانين المطبوعات في كل من مصر والكويت والسودان والسعودية ولبنان والبحرين وعمان والجزائر والأردن والإمارات تقوم على حظر التعدي على مبدأ المسؤولية الاجتماعية كما تراها السلطة. وقد ركزت في دراستها على المؤشرات الآتية:

- ١- تجريم نشر الأخبار الكاذبة وغير النزيهة.
- ٢- تجريم نشر ما يعد مسا بالأديان السماوية، وكذلك التحريض على كراهية طائفة من الناس.
- ٣- تجريم التحريض على ارتكاب الجرائم، وما يشير النعرات العنصرية.
- ٤- تجريم التحريض على عدم الانقياد للقوانين، وتحريض الجند على عدم إطاعة الأوامر.
- ٥- تجريم نشر أية مادة صحفية تنتهك الآداب العامة، وكذلك الإساءة للشعوب الأخرى.
- ٦- تجريم نشر أخبار التحقيقات التي حظرت سلطة التحقيق إعلان شيء عنها، وكذلك نشر وقائع الجلسات السرية للمحاكم.
- ٧- تجريم النشر المؤثر على سير المحكمة والعدالة.
- ٨- تجريم نشر صور وأسماء الأحداث المتهمة في قضايا معينة، وكذلك الأخبار المتعلقة بالأحوال الشخصية (كالطلاق والنفقة وقضايا إثبات البنوة والزنا... إلخ).
- ٩- تجريم نشر الخروج عن أخلاقيات نشر الإعلان وآدابه.
- ١٠- تجريم التشهير والقذف في حق الآخرين.

- ١١ - حماية مبدأ الحق في الخصوصية.
- ١٢ - ضمان حق التصحيح والرد لما ينشر في الصحف.^(١٣)
- وقد كشفت الدراسة التحليلية التي قام بها فاروق أبو زيد لقوانين المطبوعات في الوطن العربي، والمشملة على ١٦ دولة تفرض الرقابة على الصحف عن أن هناك عدة أساليب للرقابة ضمن قوانين المطبوعات في الوطن العربي منها:
- ١ - الإذن المسبق للقيام بالعمل الإعلامي، ويجري العمل بهذا الشرط في كل من الكويت والبحرين وقطر وعمان والعراق وسوريا وليبيا والجزائر والأردن.^(١٤)
- ٢ - الموافقة المسبقة على أعضاء المؤسسة الصحفية، وتحديد الشروط المطلوبة لرئيس التحرير.
- ٣ - طلب بعض المعلومات والبيانات التي يجب توضيحها للوزارة المسؤولة من قبل المتقدم بطلب إنشاء صحيفة.
- ٤ - الرقابة اللاحقة وذلك من خلال أشخاص متخصصين يطلعون على جميع ما يكتب بالصحف والمجلات الوطنية.
- ٥ - الرقابة المباشرة وتشمل المطبوعات الخارجية القادمة إلى البلاد.
- ٦ - الرقابة عن طريق الأوامر والنواهي وفرض العقوبات على من يخالف ذلك.
- ٧ - الرقابة الذاتية نتيجة بعض المحظورات التي يترتب عليها بعض العقوبات، فقد أصبح الصحفي أسيرا لرقابة ذاتية تجعله يقرأ كل ما يكتب بعين الرقيب. ولتأكيد ذلك يرى محمد سعيد إبراهيم أن تشريعات الصحافة في مصر "قد انتقلت من اليسر إلى العسر... وأن هناك حاجة ماسة إلى عمل قانون جديد متوازن ومتكامل

(١٣) ليلي عبدالمجيد، الصحافة في الوطن العربي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩١م)، ١١٣.

(١٤) فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٦م)، ٣٥.

يأخذ في الاعتبار سلسلة القوانين المنظمة لشؤون الصحافة بقيودها وتناقضاتها، ومقتضيات التطور الديمقراطي." (١٥)

فيتوجب على رجل الإعلام أن يلتزم بالصدق والموضوعية، وأن لا يخرج عن دائرة الآداب العامة، أي لا يكون العمل الإعلامي منافياً للآداب يستثير الغرائز الجنسية؛ أي يكون للعمل الإعلامي قيمة اجتماعية وأدبية من خلال الإطار العام الذي رسمته الشريعة الإسلامية، وأي خرق أو مخالفة لذلك يستوجب محاكمة الشخص المتسبب في ذلك سواء كان صحفياً أو شخصية اعتبارية متمثلة بالمؤسسة الصحفية. (١٦)

- ١- ما التعريف الخاص بمفهوم الرقابة الذاتية؟
- ٢- ما المتغيرات الرئيسة للرقابة الذاتية؟
- ٣- ما التعريفات الخاصة بالرقابة الذاتية من قبل الصحفيين المصريين؟
- ٤- ما العوامل التي تحدّ من حرية الصحافة؟
- ٥- ما مدى رضى الصحفيين المصريين عن عملهم الصحفي؟

نظرا لحساسية هذا الموضوع الخاص بالرقابة الذاتية لارتباطها بمفهوم الحرية الصحفية التي تعد هي وحرية التعبير جزئيتين مرتبطتين بالجانب السياسي من الحرية بشكل عام، فقد تم اختيار مصر لسببين:

(١٥) محمد سعيد إبراهيم، حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ٣٤٦ - ٣٤٨.

(١٦) سليمان الشمري، "الإعلاميون والرقابة الذاتية"، صحيفة المسلمون، ٦٣٣ (٢١ مارس ١٩٩٧م)، ٥.

١ - وجود صحف معارضة، وهذا يحقق جزءاً من غرض هذا البحث ويعكس وجود جو نسبي من الحرية في مصر، وقد اختيرت صحيفتا الشعب، والوفد عينتين لصحافة المعارضة لتعبّر عن رأي قد يختلف أو يتوافق مع آراء العاملين في الصحف الرسمية.

٢ - اختيرت صحيفتا الأهرام والجمهورية بوصفهما صحيفتين ذاتي ولاء للنظام والحكومة من منطلق قدم هاتين الصحيفتين وشعبيتهما. يعد هذا البحث من البحوث الوصفية، إذ استخدم الباحث أداة الاستبانة questionnaire لجمع المعلومات من الصحفيين المصريين - في الصحف الأربع المحددة - وقد وزع مائتا استمارة على الصحف المصرية الأربع، وقد تم تحليل اثنتين وسبعين استمارة باستخدام نظام SPSS لمعرفة النسب المئوية والتكرار.

تم اختيار العينة العمدية purposive sample خدمة لأهداف البحث الذي يحرص على وجود صحف المعارضة () وصحيفتين رسميتين (الأهرام، الجمهورية). فالعينة في مصر، إنما كانت بشكل قصدي أو عمدي "يخضع لتدخل العامل الشخصي في الاختبار لتحقيق أهداف البحث"،^(١٧) أي لما يراه الباحث من سمات أو صفات أو خصائص تحدم البحث. وفي ضوء ذلك كان حجم العينة قليلاً لأنها عينة عمدية، فلم تكن عينة عشوائية أو احتمالية تتطلب حجماً كبيراً. فقد تم توزيع خمسين استمارة على كل صحيفة وهذا عدد كافٍ للعاملين في الشؤون المحلية والاقتصادية والسياسية والدينية، أي شمل التوزيع جميع العاملين في شؤون التحرير. أما نسبة الذين أجابوا

(١٧) محمد عبدالحميد، بحوث الصحافة (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م)، ص ٧٦.

عن الاستثمارات وأعادوها فبلغت ٣٦٪، وقد استثنيت بعض الاستثمارات غير المكتملة. إلا أن الأسباب المحتملة لتبرير ذلك هي :

١ - طبيعة العينة العمدية.

٢ - عدم تجاوب بعض الصحفيين وتعاطفهم مع الأسئلة التي تناقش موضوع الرقابة والحرية الإعلامية، فقد يكون الصحفي قد خضع فعلا لضغط الرقابة الذاتية التي تجعله لا يستطيع الإفصاح عما بداخله، إلا أن ذلك لم يمنع مجموعة كبيرة من المبحوثين من الإجابة بجرأة عالية جدا عن معضلة الرقابة الذاتية.

لعل من المفيد أن تكون بداية هذا البحث الوصول إلى تعريف خاص ودقيق للرقابة الذاتية. فهناك من يعد أن الرقابة الذاتية بشكل عام رقابة خطيرة وسلبية كما ذكرت عواطف عبدالرحمن، وذلك لأن الاستسلام الكامل للرقابة الذاتية الخارجية تحوّل الصحفيين والكتّاب إلى مسوخ مشوهة تجعلهم يفسرون كل صغيرة وكبيرة - ذات بعد سياسي - بأنها تمس الأمن القومي. أي أن مصطلح الأمن القومي مصطلح (مطاط)؛ فالصحفي مطالب بأن يمارس أقصى درجات الحذر وضبط النفس والعيش تحت الرقابة الذاتية في المسائل التي يمنع الخوض فيها كالخوض المتعمق في المسائل الاقتصادية والسياسية للبلد، ومناقشة الشؤون الدولية بحرية كاملة. وعلى النقيض من ذلك، فإن بعض المسؤولين في البلاد العربية ربما ينظرون إلى هامش الحرية الإعلامية على أنه واسع جدا لعدم وجود رقابة مباشرة، وأن الصحفي يخضع لرقابة ذاتية خاصة. وفي ضوء ذلك قسمت الدراسة مفهوم الرقابة الذاتية إلى :

(أ) رقابة ذاتية سلبية تخضع للظروف الخارجية كالضغوط الحكومية المباشرة وغير

المباشرة.

(ب) رقابة ذاتية إيجابية تخضع لقناعات الصحفي أو الكاتب والتزامه وضميره.

ومن خلال إجابات الصحفيين المصريين تبين أن هناك موافقة كبيرة على التقسيم بنسبة تجاوزت ٨٠٪ وكانت إجاباتهم كما يوضحها جدول رقم ١ .

موافق	٤٦	٪٦٣.٩
موافق بشدة	١٦	٪٢٢.٢
لا أوافق	٧	٪٩.٧
لا أوافق بشدة	٢	٪٢.٨
لم يجب	١	٪١.٤
		٪

أما جدول رقم ٢ ، فيوضح لنا القناعة بمدى صحة التعريف نظرا لقلّة نسبة المعارضين عليه. بل تجلت في ضوء ذلك حقيقة أن قيمة مصطلح الرقابة الذاتية إيجابية في حالة خضوعها لقناعات الصحفي أو الكاتب والتزامه وضميره رقابة ذاتية. وفي حالة سيطرة الظروف الخارجية تصبح هذه الرقابة صدى لضغوط العناصر الخارجية رقابة سلبية، وبلغت نسبة الموافقة على مضمون هذه العبارة حوالي ٧٧٪.

موافق	٤٧	٪٦٥.٣
موافق بشدة	٩	٪١٢.٥
لا أوافق	٩	٪١٢.٥
لا أوافق بشدة	٥	٪٦.٩
لم يجب	٢	٪٢.٧
المجموع	٧٢	٪١٠٠

وبسؤال الصحفيين عن مرئياتهم في مصداقية العبارة التالية: "كلما ازدادت مراقبة الشخص الذاتية لمسلكه الصحفي كان ذلك ينم عن تكريس صفة الجبن في نفسه، وهو ما يتعارض مع رسالة الصحفي عن المكاشفة،" كانت إجاباتهم كما هي مبينة في جدول رقم ٣.

موافق	١٧	٪٢٣.٦
موافق بشدة	١١	٪١٥.٣
لا أوافق	٣٣	٪٤٥.٨
لا أوافق بشدة	١١	٪١٥.٣
المجموع	٧٢	٪١٠٠

وقد تبين من إجاباتهم أن المجموعة المعارضة لهذا المفهوم أكثر عددا ممن أيدوا مضمونها ومحتواها (٦١٪)، ويعزى ذلك إلى عدم قبولهم لهذه الكلمة القاسية الداخلة في تركيب هذه العبارة المشتملة على صفة (الجبن). فالرقابة الذاتية تعمل على سلامة العمل الصحفي والرسالة الصحفية في معانيها السامية التي تهدف إليها، فليس لها دخل بصفة الشجاعة أو الجبن.

هناك أبعاد مؤثرة على سير عمل الرقابة لدى الصحفيين بشكل عام، وعلى الصحفيين المصريين بشكل خاص، ومن هذه الأبعاد البعد السياسي، والبعد الديني، والبعد الاجتماعي. قد نمت إجابات الصحفيين المصريين عن قوة تأثير هذه الأبعاد على العمل الصحفي سواء كانت إيجابية أم سلبية.

()

يعتبر كثير من الصحفيين المصريين بنسبة ٦٥.٣٪ ممن وُجِّهتْ إليهم العبارة التالية: إن الرقابة الذاتية التي "تقوم على أساس التوجهات العامة للدولة رقابة ذاتية سلبية باعتبارها صدى لتأثير الجهات الرقابية في الدولة"، وكانت إجاباتهم كما هي موضحة في جدول رقم ٤.

١	١.٤٪	إيجابية تماما
٢٤	٣٣.٣٪	إيجابية إلى حد ما
٢٥	٣٤.٧٪	سلبية تماما
٢٢	٣٠.٦٪	سلبية إلى حد ما
٧٢	١٠٠٪	المجموع

وعلى خلاف التأثير السلبي للبعد السياسي ضمن مكونات الرقابة الذاتية فقد رأى بعض الصحفيين أن الرقابة الذاتية التي تقوم على أساس التوجهات الدينية إيجابية وبلغت نسبة من أجاب بالموافقة حوالي ٨٠٪ وكانت إجاباتهم كما هي موضحة في جدول رقم ٥.

إيجابية تماماً	٣٤	%٤٧.٢
إيجابية إلى حد ما	٢٤	%٣٣.٣
سلبية تماماً	١٠	%١٣.٩
سلبية إلى حد ما	٣	%٤.٢
لم يجب	١	%١.٤
المجموع (النسبة مقربة)	٧٢	%١٠٠

()

إن الرقابة الذاتية التي تقوم على أساس التوجهات الاجتماعية من أعراف وتقاليد تعتبر إيجابية إلى حد ما بنسبة (٧٦.٢%) كما يراها الصحفيون المصريون.

إيجابية تماماً	١٤	%١٩.٤
إيجابية إلى حد ما	٤١	%٥٧
سلبية تماماً	٦	%٨.٣
سلبية إلى حد ما	١٠	%١٣.٩
لم يجب	١	%١.٤
المجموع (النسبة مقربة)	٧٢	%١٠٠

وبسؤال الصحفيين المصريين عن رضاهم بالعمل الصحفي كانت إجاباتهم

كالتالي :

نعم	٦٣	%٨٧.٥
لا	٩	%١٢.٥
المجموع	٧٢	%١٠٠

تجاوزت نسبة رضى الصحفيين المصريين الثمانين بالمائة عن عملهم صحفيين، وعدم وجود عوائق اتصالية أو مهنية مع زملائهم وخاصة مع رئيس التحرير، حيث اتضح ذلك من الجدول الخاص بغير الراضين عن عملهم صحفيين ونسبتهم %١٢.٥. ويتبين من معرفتنا لرضى الصحفيين المصريين عن عملهم وعدم وجود قيود مهنية أو اتصالية خاصة بتعاملهم مع زملائهم مدى خطورة العوامل الأخرى وأهميتها كالعوامل التي تحد حرية الصحافة وتقيدها.

وبسؤال الصحفيين المصريين عن العوامل التي تحد من حرية الصحافة وتزيد من حجم الرقابة الذاتية جاء ترتيبهم للعوامل أو المتغيرات انطلاقاً من تقييد حرية الصحافة. حيث أعتبر البعد السياسي العامل الأول بنسبة تجاوزت خمسا وسبعين بالمائة، يلي ذلك البعد الديني ولكن بنسبة أقل بكثير من البعد السياسي بنسبة خمس عشرة بالمائة؛ أما بقية العوامل من اقتصادية واجتماعية وثقافية فنسبها متدنية جدا بوصفها عوامل تحد من حرية الصحافة.

عوامل اقتصادية	١	%١.٤
عوامل سياسية	٥٦	%٧٧.٧
عوامل دينية	١١	%١٥.٣

عوامل ثقافية	١	١,٤٪
عوامل اجتماعية	٢	٢,٨٪
لم يجب	١	١,٤٪
المجموع (النسبة مقربة)	٧٢	١٠٠٪

ولأهمية التعريف بتوجهات بعض الصحفيين المصريين حيال فهمهم لعبارة الرقابة الذاتية نورد الأمثلة التالية من هذه التعريفات بغية توضيح هذا الموضوع بشكل أكبر والابتعاد قدر المستطاع عن الوقوع تحت تأثير الرأي الواحد. وكانت تصنيفاتهم للرقابة الذاتية كالتالي :

• الرقابة الذاتية هي الضمير الحي في إطار من القيم والمثل العليا التي يعتنقها الصحفي للوصول إلى غاية سامية في جو من الحرية في التعبير.

• الرقابة الذاتية تنبع أساسا من إرضاء الصحفي لضميره وذاته وأن يتحمل جيدا شرف رسالته الصحفية دون أي تأثير مع مراعاة الاعتبارات والتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى حد ما في أدائه لعمله.

• إن الرقابة الذاتية تنبع من داخل كل منا -كاتباً أو محرراً أو مسؤولاً- بل لا مغالاة في القول إذا كان الأمل هو أن تمتد لكل أفراد الأمة وأن يكون على كل واحد منا جميعاً أن يتقي الله سبحانه وتعالى في كل ما يقول وما يفعل وأن تكون هناك اعتبارات مهمة نصب أعين الجميع متمثلة بمصلحة الأمة ورعايتها والحفاظ عليها، وأن نتحلى جميعاً بالأمانة والصدق في السلوك والحياة الخاصة والعامة.

:

- الرقابة الذاتية هي مصطلح يعني في باطنه تدجين الصحفيين ، ويهدف إلى تربية جيل من الصحفيين مقلمي الأظافر والأقلام يخدمون الواقع القائم أكثر مما يخدمون الحقيقة ، أما في ظاهره فهو يحتمل الكثير من المعاني مثل الحفاظ على القيم الدينية أو العادات الاجتماعية أو حماية توجهات الدولة الخارجية... إلخ.
- هي التوجهات والسياسات التي تحد من انطلاقة الصحفي سواء أكانت من قبل الحكومات أم رؤساء التحرير ، وفي الغالب لا تنفصل توجهات رؤساء التحرير عن السياسات العامة للدولة.
- إن الحرب ضد الرقابة بشكل عام واضحة المعالم ، بينما تبقى المعركة ضد الرقابة الذاتية غير معلنة حيث يشعر الصحفي بخزي ومذلة قد تقوده إلى مرحلة خطيرة وهي مرحلة الانفصام.

:

- هي مجموعة من القيود والأفكار والآراء غير المحسوسة التي تحكم عمل الصحفي وهي المرجع الأساسي له في تقويم أي عمل وهي نتاج الأيديولوجية الفكرية التي يعتنقها الصحفي ، والخط الذي يسير عليه.
- هي تلك العملية التي تحقق للإنسان التوازن بين قيمه ومبادئه والظروف التي يعيش فيها ، والضغوط الواقعة عليه ، بحيث لا يفعل ولا يقول إلا ما تكون نفسه راضية عنه.
- هي عين الصحفي التي ترصد ما ينشره ، ولا تسمح بنشر ما لا يتفق مع الخط العام للصحيفة أو المجلة.

تعيش الرقابة الذاتية في عصرها الذهبي بعد الانعدام شبه الكامل للرقابة المباشرة في عملية مراقبة الموضوعات الصحفية قبل النشر، أو بالتحديد قبل مباشرة الكتابة خوفا من الوقوع في المحظورات، وخاصة ما يتصل بالمجال السياسي، الذي اعتبره الصحفيون المصريون بعدا سلبيا في حالة خشية سيطرة الظروف الخارجية، وكان ذلك جليا وواضحا من مجمل تعريفاتهم الخاصة بالرقابة الذاتية. أما استمرار العملية الصحفية فقد يكون بدافع الحاجة المادية لا الاقتناع الكامل أو شبه الكامل بصحة ما يكتبونه. أما بالنسبة لرضاهم عن العمل الصحفي فقد تجاوزت النسبة ٨٠٪ مقابل نسبة صغيرة لم تصل إلى ١٣٪، وحسب إجاباتهم عن سؤال يتناول مدى المضايقات التي تواجههم من قبل رؤساء التحرير، كانت إجاباتهم واضحة، وبنسبة كبيرة تجاوزت ٨٠٪ على عدم وجود أي مضايقات أو ندرتها لهم من قبل رؤساء التحرير، ونستطيع أن نستنتج من الإجابتين السابقتين مدى رضاهم وتأقلمهم ومعايشتهم للعمل الصحفي، إلا أنه في الحقيقة يوجد هناك بعض العوامل التي تحد من حرية الصحافة، وتعكس حجم المعاناة الحقيقية، والخضوع الكامل للرقابة الذاتية كالبعد السياسي. وتجاوزت نسبة من اعتبروه بعدا يحد من حرية الصحافة، ويزيد من حجم الرقابة الذاتية ٧٠٪، ويولي البعد السياسي البعد الديني، إلا أن النسبة قليلة جدا مقارنة بالبعد السياسي فهي ١٥٪؛ ولمعرفة بقية الأبعاد يمكن الرجوع إلى جدول رقم ٨.

ولذلك فمن الضروري تكثيف الجهود لتعديل قوانين المطبوعات المعمول بها في البلاد العربية، لتتجاوز الظروف والمعوقات لنقد الممارسات السياسية ومناقشة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ليتحمل الصحفي نيل شرف رسالة الصحافة بالدفاع عن حقوق المواطنين والقراء والمصالح العامة للأمة.

فقد صدر عن الاجتماع التأسيسي للاتحاد العام للصحفيين العرب في الحادي والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٦٤م بعض من المسؤوليات الملزمة للصحفيين العرب مثل: توخي الأمانة والصدق، وأن يراعي الصحفي دائما المصلحة العامة، وأن يتحقق من صحة المعلومات، وأن لا يشوه أو يخفي عمدا الوقائع الصحيحة، وأن شرف المهنة يحتم عليه أن لا يقع في قضايا القذف والتشهير، أو التهم التي لا تستند إلى دليل أو اشتمال أقوال ونسبتها إلى الآخرين أو إثارة الغرائز والخروج على الآداب العامة.^(١٨)

وبشكل عام فإن قانون المطبوعات الحالي في الدول العربية ينبثق وبشكل كبير من القانون العثماني القديم، وهو يبدو بكل أسف من خلال هذا المنطق شوكة معترضة في حلق أي صحفي أو كاتب يريد أن يتفوه بالحقيقة. وإن أي خروج على هذه القوانين يجعل الصحفي متهما أمام السلطة التنفيذية لا القضائية ويعتبر ذلك تطاولاً على أمن الدولة، والصحفي العربي من خلال هذا الواقع المر مستنفر وبشكل دائم للرقابة الذاتية، فهو مضطر أن يقرأ كل ما يكتبه بعين الرقيب المتصلة برأس السلطة لا بعين الحقيقة.

وهذا يقودنا إلى نقطة الانطلاقة التي ذكرتها عواطف عبدالرحمن عن خطورة الرقابة الذاتية باعتبارها أخطر أشكال الرقابة إلا أن تعميمها هذا غير صائب إذ إن الخطورة حسب هذه الدراسة تكمن في الجانب السلبي للرقابة الذاتية المتمثل بوجود الضغوط الخارجية، وأيضا اعتبار البعد السياسي بعدا سلبيا والأبعاد الأخرى مثل البعد الديني، والاجتماعي أبعادا إيجابية حسب ما يراه الصحفيون المصريون. فالمتغيرات الأخلاقية في المضامين الإعلامية ستكون عامل حسم ومضادا يمنع الدمار الذي قد يحدثه الانفتاح والتدفق المعلوماتي، وذلك من خلال وجود رقابة ذاتية واعية ومدركة لخطورة العولمة

(١٨) حسن عماد مكاي، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤م)، ١٥١.

الإعلامية التي يعيش الناس بداياتها في الوقت الحاضر، والتي تقوم على ثقافة القطب الواحد.

يرصد هذا البحث بعض التوصيات التي تبين مدى الحاجة إلى عمل دراسة أو دراسات أخرى تقيس خطورة العولمة الإعلامية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

س ١ : في ظل العولمة الإعلامية وتراجع الأيديولوجيات هل نحن مقدمون على فقدان ثقافتنا الخاصة بنا بوصفنا عربا وتبني ثقافة القوي؟

س ٢ : هل الرقابة الذاتية تستلهم متغيراتها وأبعادها من واقع الثقافة العربية الحالية أم سيطراً تجديداً وإعادة صياغة للثقافة العربية من واقع الثقافة العالمية؟ أي هل تحتاج الثقافة العربية إلى إعادة نظر وتهميش الأطروحات التي لم تعد صالحة لوقتنا الحاضر؟

The Notion of Self-Censorship as Seen by Four Egyptian Newspapers

Sulaiman J. Al-Shamari

*Assistant Professor, Department of Mass Communications,
College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

Abstract. This study attempts to determine the meaning of journalism self-censorship, whether it is positive (self-believe) or negative (external pressures). The study investigates the impact of political, social and religious factors on journalists' self-censorship. In general, there is no direct control over the press in the world, but there is a positive self-censorship in western countries, and negative self-censorship in most of the Third World countries.

Egypt is the case chosen for this study because of the existence of anti-government press. Five major questions were asked:

- 1 - How do journalists agree on the two meanings of self-censorship?
- 2 - How do journalists see the political, social and religious impact on the function of self-censorship.
- 3 - Do journalists have their own definition of self-censorship?
- 4 - How do journalists see the real threat to the freedom of the press?
- 5 - How do journalists enjoy working in their profession?

The results of this study indicate that the Egyptian journalists agree strongly on the positive and negative meanings of self-censorship, and respond negatively to the impact of the political factor that is shaping the function and the notion of self-censorship. But the impact of social and religious factors was analyzed positively. Also, this study listed their definitions of self-censorship as they see it from their experiences.